تحليل أثر نظم الحماية الاجتماعية في ألنشاط الاقتصادي : العراق حالة دراسية للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٦)

Analysis of the effects of Social protection systems in the economic activity (2003-2016)

الطالبة- زهراء فاضل عباس أ.د - حسن علي الموسوي

جامعة واسط- كلية الادارة والاقتصاد

المستخلص

يعتبر موضوع نظم الحماية الاجتماعية من المواضيع المهمة ونظرا لأهمية هذه النظم فأن هذه الدراسة سوف تبين لنا الرؤية الواضحة عن هذه النظم واليات عملها اذ ان اليات العمل بها تختلف من بلد الى اخر فبالرغم من اختلاف اليات العمل الا ان الهدف يكاد يكون واحد الا وهو تحقيق مستوى معيشي ورفاه للفرد من خلال توفير الحماية للفرد في حال فقد دخله او انخفض او اصابته بالعجز والشيخوخة وغيرها من الامور التي يتعرض لها الافراد في حياتهم .

Abstract

The subject of social protection systems is an important subject and given the importance of these systems, this study will show us the clear vision of these systems and mechanisms of work since the mechanisms of work vary from country to country. Despite the different mechanisms of work, the goal is almost one, Living and welfare of the individual by providing protection to the individual in the event of loss of income or decreased or disability and aging and other things that are exposed to individuals in their lives.

المقدمة

يعد موضوع نظم الحماية لاجتماعية من الموضوعات الجديرة بالاهتمام وذلك لأثرها على النشاطات الاقتصادية في كثير من البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء وترتبط ارتباطا مباشرا بأفراد المجتمع من خلال تقديم الخدمات الاجتماعية لشرائح اجتماعية هي بأمس الحاجة لتلك الخدمات .

ان الاهداف الحقيقية لهذه النظم تقع في امكانية تقليل التفاوت في دخول افراد المجتمع الذي ينعكس بدوره على خفض معدلات الفقر من خلال زيادة ما يتم تخصيصه لتلك البرامج.

وعند غياب ألآليات ألتي بإمكانها استهداف الفئات التي تقع دون خط الفقر يؤدي ذلك الى أرباك عمل تلك النظم مما يعود عليها بالنتائج السلبية .

فهناك بلدان نامية والعراق واحد من تلك البلدان تحقق ناتجا محليا اجماليا جيدا بإمكانها ان تزيد من تلك التخصيصات الموجه لبرامج الحماية الاجتماعية مما تعاني تلك المؤسسات خيبة امل في حكوماتها ، وينعكس ذلك على مؤشرات كثيرة اهمها الفقر والحرمان لشريحة كبيرة من السكان حيث ان تلك المؤشرات تنعكس على المتغيرات الاقتصادية الكلية .

أهمية البحث:

برامج الحماية الاجتماعية جزء من سياسات الدولة المستخدمة للدعم الاقتصادي مما يتطلب وضع انظمة اجتماعية فعالة في التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية ، لذا تعد أهمية الدراسة من خلال بيان العلاقة بين نظم الحماية الاجتماعية والنشاط الاقتصادي في العراق .

مشكلة البحث:

تعاني أغلب البلدان النامية وبصورة خاصة العراق عن وجود خلل في استهداف أفراد المجتمع التي تقع تحت خط الفقر ضمن برامج الحماية الاجتماعية .

وبما أن العراق يعاني من تدني في المستويات المعيشية والاقتصادية والاجتماعية فأن هذا ينعكس بشكل سلبي على النشاط الاقتصادي .

فرضية البحث :

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها هل أن الآلية المطبقة لنظم الحماية الاجتماعية في العراق بمختلف اشكالها من تحقيق الامان الاجتماعي للأفراد المشمولين وتخليصهم من الفقر وتخفيف معاناتهم .

هدف البحث :

تهدف الدراسة الى دراسة نظم الحماية الاجتماعية بمختلف اشكالها وآليات عملها مع التركيز على نظم الحماية الاجتماعية

المطبقة فعليا في العراق وتشخيص بعض الصعوبات التي تحيل دون عملها بالشكل الذي يستهدف فئات المجتمع دون خط الفقر.

المبحث الاول : مفهوم الحماية الاجتماعية

لا تخلو أي دولة من دول العالم من وجود الفقراء في مجتمعها نتيجة للازمات التي أخذت تصيب بلدان العالم سواء اقتصادية أو طبيعية أو سياسية التي تنعكس بدورها بشكل او بأخر على الأفراد من ذوي الدخول المنخفضة ،حيث تعتبر هذه الشريحة من المجتمع الأكثر تضررا بالأزمات ، ولتلافي خطورة وقع أضرار ألازمات على هؤلاء الأفراد تم أنشاء مايسمى بشبكات الحماية الاجتماعية (نظم الحماية الاجتماعية) ، لتامين مستوى معيشي لائق لهذه الفئات...[١].

لذلك نجد ان المفاهيم والتعاريف للحماية الاجتماعية قد تعدت حسب تعدد الرؤى من مجتمع الى آخر لذلك ارتأينا أن نتناول بعض المفاهيم التي توضح مفهوم الحماية الاجتماعية وكما يلي : ...[٢].

١- تعريف الأمم المتحدة للحماية الاجتماعية: "النسق المنظم من الهيئات والمؤسسات والبرامج التي تهدف إلى دعم أو تحسين الظروف الاقتصادية أو الصحية أو القدرات الشخصية المتبادلة لمجموع السكان".

٢- تعريف مكتب العمل الدولي للحماية الاجتماعية : "مجموعة من المؤسسات والتدابير والحقوق والالتزامات والتمويلات التي تهدف إلى ضمان الوصول إلى الخدمات الصحية والاجتماعية وتوفير الدخل للمساعدة على مواجهة مخاطر الحياة الكبرى".

أي إن الحماية الاجتماعية تساعد على التغلب على العوامل السلبية التي تؤدي إلى عدم رفاهية الفرد من خلال مجموعة السياسات والبرامج الرامية للتقليل من الفقر وتأمين حياتهم ضد المرض والعجز والشيخوخة والبطالة ....الخ ،وغيره من الأمراض الاقتصادية التي يؤثر وقعها على الطبقة الكادحة من المجتمع .

لذا تعد الحماية الاجتماعية احد الدعامات الأساسية للفئات الضعيفة ،حيث انها تقوم بتقديم المساعدات العاجلة للفئات الشديدة الاحتياج للحد من الفقر.

٣- كما تعرف الحماية الاجتماعية على أنها :مجموعة من الأنشطة والآليات المترابطة هدفها تحقيق الاستقرار الاقتصادي عن طريق حماية الإنسان من أخطار الأزمات الاقتصادية والمالية التي تصاحب الحروب وحالات العقوبات الاقتصادية ، كذلك الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي عن طريق حماية الإنسان من ضغط الحاجة والجوع والحرمان...[٣].

٤-كما تعرف الحماية الاجتماعية بأنها : "مجموعة من السياسات والبرامج الرامية للحد من الفقر والضعف من خلال تعزيز أسواق العمل بكفاءة مما يقلل من المخاطر التي يتعرض لها الأفراد"...[٤].

٥-الحماية الاجتماعية : مجموعة من المؤسسات تسعى إلى تحقيق هدف تصبو إليه وهو حماية أفراد المجتمع من الأخطار الاجتماعية كافة كالفقر والمرض والبطالة والمخاطر التي قد تنجم أثناء فترة العمل وكذلك حماية المتقاعدين وذوي الاحتياجات الخاصة .

أي إن الحماية الاجتماعية تروم إلى تحسين مستوى معيشة الأفراد والأسر والتقليل من التفاوت الطبقي فيما بين الأفراد...[٥].

المبحث الثاني : نظم الحماية الاجتماعية في الجمهورية العراقية

اولا – نظام الضمان الاجتماعي

حاجات الانسان البدائي كانت بسيطة الانسان تتمثل يسعى بالحاجات الضرورية لحياته ،لمن مع تطور حياته الاجتماعية تغيرت حالته من السعادة الى البؤس والشقاء وعدم الامن والطمأنينة فجاء الضمان الاجتماعي لتخفيف المخاطر المتعلقة بالبطالة وصحة الفقراء والاعاقة واصابات العمل والشيخوخة ..[٦] .

قانون الضمان الاجتماعي العراقي حديث النشأة لأسباب متعددة ترتب عليها تأخر صدور التشريعات والقوانين العمالية الذي جعل العمال يفتقرون الى ابسط حقوقهم في الضمان الاجتماعي ، فقد صدر اول قانون للضمان الاجتماعي للعمال رقم ٢٧ في سنة ١٩٥٦ لكن هذا القانون كانت تعتريه الكثير من الامور غير الدقيقة والقصور في مجالات متعددة منها انه استبعد اهم المخاطر التي يواجهها العمال من احكامه الا وهي اصابات العمل ، ثم صدر قانون الضمان الا جتماعي رقم ١٤٠ في ١٩٦٤ الذي نفذ في ١٩٦٦/٤/١ وفق هذا القانون فقد بأحدث مبادئ الضمان كتأمين حياة العمال في حال فقد احدهم دخله بسبب (العجز ، المرض ، الشيخوخة ، واصابة العمل) ، بعد ذلك صدر (قانون التقاعد والضمان الاجتماعي) المرقم ١١٢ لسنة ١٩٦٩ في هذا القانون انصف العمال على اختلاف درجاتهم ومدد خدماتهم وتأمين الرواتب التقاعدية لهم بالاضافة الى اعطاء الراتب التقاعدي لعيال العامل المتوفي في حالة وفاته علاوة على معالجة النواقص في القانون السابق ، ومع ذلك كانت هناك بعض المأخذ على هذا القانون بسبب العجالة والسرعة في تشريعه من هذه المأخذ انه لم يغطي كل المخاطر التي يتعرض لها العامل في عمله فصدر قانون الضمان الاجتماعي رقم ٣٩ في سنة ١٩٧١ الذي احدث تغييرا جذريا في الضمان الاجتماعي

اذ لم يعتمد تقسيم العمال الى ٥ اصناف بل عامل كافة العمال معاملة واحدة واخذ بمبدأ الشمول التام للعمال لكن بصورة تدريجية ...[٧] .

واجه نظام الضمان في العراق الكثير من المخاطر كأنخفاض اعداد المشمولين وقلة الاشتراكات علاوة على التدهور المالي الحاد للصندوق بعد٢٠٠٣ الذي دفع بوزارة المالية في لسيطرة على ماتبقى من موارده وموجداته واعيد ربطه بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية بناءا على القانون المرقم ٨ لسنة ٢٠٠٦ ، فضلا عن عدم جدية الدولة ومؤسسات القطاع الخاص بتنفيذ احكام القانون وعدم سعي العمال للعمل والضغط من اجل تنفيذ احكام القانون...[٨] .

في العراق فأن الضمان الاجتماعي تكون ادارته شبه حكومية اذ يوجد مجلس اعلى للضمان الاجتماعي متمثل ب(الحكومة ، اصحاب العمل ، العمال) ، وفي العام ١٩٦٥ مديرية الضمان الاجتماعي مؤسسة الضمان الاجتماعي اذ تتألف هذه المؤسسة من مجلس ادارة المؤسسة الذي يتكون بدوره من (رئيس وتسعة اعضاء يمثلون ثلاثة منهم الحكومة ، ثلاثة اصحاب العمل ، و ثلاثة من العمال العمال) وان السبب في اشراك اصحاب العمل لانهم يسهمون في تمويل الضمان ودفع الاشتراكات للضمان للعمال ولهم ، اما العمال فهم المعنيون بالضمان الاجتماعي ...[٩] .

في ٢٠١٦ انشأ قانون التعليم العالي الاهلي العدد٢٥ هذا القانون يهتم بالعاملين في التعليم العالي بأنشاء صندوق لهم وفق المادة ٤٥ هذا الصندوق للتقاعد للتدريسيين والعاملين في الجامعات ، المعاهد ، والكليات الاهلية ، لهذا الصندوق شخصية معنوية ممثلة برئيس مجلس التعليم العالي الاهلي واستقلال مالي واداري ويمول وفقا لاحكام (قانون التقاعد الموحد رقم ٩ لسنة ٢٠١٤ وقانون التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال رقم ٣٩ لسنة ١٩٧١) ...[١٠] .

والجدول التالي يوضح عدد العمال المشمولين بالضمان الاجتماعي والمبالغ المصروفة عليهم.

جدول (١)

عدد العمال المشمولين بالضمان الاجتماعي والمبالغ المصروفة عليهم للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٦)

السنة	عدد العمال المشمولين بالضمان
٢٠٠٣	٨٤٦٠٠
٢٠٠٤	٨٥٢١٣
٢٠٠٥	٨٥٦٧٥
٢٠٠٦	٨٦٨٧٤
٢٠٠٧	٩٤٧٦٨٥
٢٠٠٨	١٠٤٧٧١
٢٠٠٩	٣٣٣٧٠٠
٢٠١٠	٩٢٣٤٥٦
٢٠١١	١٢٢٦٠٢
٢٠١٢	١٢١٦٤٧
٢٠١٣	١٥٠٥٤٢
٢٠١٤	١٨٠٥٢٨
٢٠١٥	٤٨٦٨٨
٢٠١٦	٤٦٥٧٨

المصدر : الجدول من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للاحصاء ، مديرية الاحصاء الاجتماعي والتربوي ، للسنوات (٢٠٠٣-٢٠١٦) .

ثانيا- نظام البطاقة التموينية

تستمد الدولة قوتها والمحافظة على امنها القومي وسيادتها ضد التهديدات والضغوط الخارجية التي تحاول النيل منها والسيطرة على مقدراتها وقراراتها الدولية من خلال الامن الغذائي اذ ان لتحقيقه الاثر الكبير على السلم والامن الداخلي للدول منفردة ...[١١] .

يعتبر نظام البطاقة التموينية من اكبر انظمة التوزيع في العالم ، وفي العراق فأن هذا النظام يشل جميع العراقيين دون استثناء وهي احد مزايا هذا النظام ونقطة ضعفه في

نفس الوقت اذ ان وصول هكذا مساعدات يجب ان تكون لمن يستحقها فعلا طبق هذا النظام في العراق منذ ١٩٩٠ فقد جاء تأسيس هذا النظام لمواجهة الظروف التي تعرض لها البلد بعد احداث الحرب العراقية الكويتية نتيجة للوضع الذي آل اليه البلد من الحظر الاقتصادي عليه بعد احداث هذه الحرب ، وبالرغم من اهمية نظام البطاقة التموينية في نظر الكثير من افراد الشعب العراقي الا انه محل انتقادات كثيرة خصوص في الوقت الحاضر خاصة فيما يشمل المواد التي توزع ضمن البطاقة...[١٢] .

يحصل كل فرد عراقي شهريا بموجب نظام البطاقة التموينية على سلة غذائية تقدر سعراتها لكل شخص (٢١٥٠) سعرة حرارية بكلفة (٧٥٧) دينار عراقي اي مايعادل (٠,٦٤) دولار والجدول التالي يوضح سلة الغذاء التي من المفترض ان يحصل عليها كل فرد عراقي بموجب هذا النظام ...[١٣] .

الجدول(٢) سلة السلع الموزعة بموجب نظام البطاقة التموينية

المادة	الحصة الشهرية (كغم)	الحصة اليومية (غرام)	بروتين (غرام)	عدد السعرات الحرارية
طحين	٩	٣٠٠	٣٢,٤	١٠٦٥
رز	٣	١٠٠	٧,٦	٣٦٣
سكر	٢	٦٦,٧	----	٢٥٧
شاي	٠,٢	٦,٧	١,٤	٢٣
زيوت	١,٢٥٠	٤١,٧	----	٣٦٨
بقوليات	٠,٢٥	٨,٣	١,٦	٢٩
حليب كبار	٠,٢٥	٨,٣	٢,١	٤٢
المجموع	١٥,٩٥	٥٣١,٧	٤٥,١	٢١٤٧
حليب اطفال	١,٨	٦٠	٨,٥	٢٩٠

المصدر: كامل علاوي كاظم، حسن لطيف كاظم، الفقر ونظام البطاقة التموينية دراسة تحليلية قياسية، مجلة الغري، العدد ٢٢، ص١٣.

وفق الجدول فأن كل فرد يحصل شهريا على (٥,٨) دولار اي مايعادل (٦٨٤٠) دينار بسعر السوق وان التكلفة الاجمالية لايصال كافة مفردات البطاقة تعادل (٢٥,٨٢) دولار

اي مايعادل (٣٠٤٦٧) دينار وهو مبلغ مرتفع ، لذا فأن نظام البطاقة التموينية يشكل عبئا على الموازنة العامة للدولة من اجمالي الانفاق العام اذ تشكل حوالي ٧% حيث انها تزيد على نسبة الانفاق على الصحة من اجمالي الانفاق العام وتقترب من نسبة الانفاق على التعليم بالرغم من انخفاض مخصصاته منذ ٢٠٠٤ ...[١٤] .

ان الذي يصل للفرد العراقي من المقرر لنظام الحصة التموينية هو نصف الحصة المقررة من الوزارة وذلك بسبب عمليات الفساد التي ترافق عمليات تجهيز ونقل وتوزيع مفردات البطاقة فالطحين يستلمه الفرد ل٨اشهر على مدار السنة ومفردات الحصة البقية لاتتجاوز ٥-٦ اشهر في السنة ونوعيتها تكون رديئة او قد تصل الى الفرد المستهلك منتهية الصلاحية ...[١٥] .

لذا يمكن تقدير القيمة النقدية للسلة الغذائية للفرد العراقي بالدينار عن طريق ضرب الوزن بالقيمة واستخراج المبلغ النهائي كما في الجدول ادناه :

الجدول(٣) يوضح القيمة النقدية بالدينار العراقي لمفردات البطاقة التموينية

المادة الغذائية	الوزن (كغم)	القيمة بالدينار للوزن	المبلغ النهائي (دينار)
الرز	٣	٧٤٢	٢٢٢٦
السكر	٢	٨٥٠	١٧٠٠
الدهن	١,٢٥	١٤٥٠	١٨١٢,٥
الطحين	٩	٥٥٦	٥٠٩٤
الشاي	٠,٢٠٠	٣٥٣١	٧٠٦,٢٠
مواد التنظيف(الصابون)	٠,٢٥٠	٢٥٨	٦٤,٥٠
مساحيق الغسيل	٠,٢٥٠	١٣٨٣	٣٤٥,٧٥
حليب الاطفال	١,٦	٤٢٨١,٩	٦٨٥١,٠٥
المجموع			١٦٨٠٠

المصدر : سهام كامل محمد واخرون ، واقع البطاقة التموينية وتأثيرها في الامن الغذائي للمستهلك ، المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك ، المجلد٦ ، العدد٢ ، ٢٠١٤ ، ص : ٩٤ .

اي ان حصة الفرد الواحد من البطاقة التموينية تكلف (١٤) دولار لكن مايصل الى الفرد في الحقيقة لايتجاوز (٧) دولار ووفقا للجدول اعلاه فأن سلة الغذاء ل٣٤ مليون مواطن تصل الى ٤مليار و٧٦ مليون دولار (٤٧٦٠٠٠٠٠٠) اي تكلف ميزانية دولة ...[١٦] .

ان نظام البطاقة اصبح يشكل جزء مهم في نفقات الدولة بحيث انها اصبحت توجه حركة الاسعار للمواد الغذائية في السوق لذا فأن القصور في توزيع واحدة او اكثر من سلع البطاقة يؤدي الى ارتفاع سعرها في السوق المحلي...[١٧] .

جدول (٤) يوضح مقدار الدعم المقدم من الموازنة العامة للدولة لنظام البطاقة التموينية للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٦)

(مليون دينار)

السنة	مقداردعم البطاقة المقدم من الموازنة	معدل النمو السنوي %	نسبة الانفاق على البطاقة الى اجمالي الانفاق العام %	نسبةالانفاق على البطاقةالىGDP بالثابت%	نسبةالانفاق على البطاقةالىGDP بالجاري%
٢٠٠٣	٤٥٦٠٠٠٠	-	230.0	6.9	15.4
٢٠٠٤	٥٢٥٠٠٠٠	15.1	16.7	5.2	9.9
٢٠٠٥	٦٠٠٠٠٠٠	14.3	19.5	5.8	8.2
٢٠٠٦	٤٥٠٠٠٠٠	-25	12.0	4.1	4.7
٢٠٠٧	٣٩٢٨٠٠٠	-12.7	9.1	3.5	3.5
٢٠٠٨	٣٩٢٨٠٠٠	0	5.8	3.3	2.5
٢٠٠٩	٤٢٠٠٠٠٠	6.9	7.6	3.4	3.2
٢٠١٠	٣٥٠٠٠٠٠٠	733.3	49.9	26.4	21.6
٢٠١١	٣٥٠٠٠٠٠٠	0	44.4	24.5	16.1

٢٠١٢	٤٠٠٠٠٠٠٠	14.3	38.0	24.6	15.7
٢٠١٣	٤٩١٦٧٥٠	-87.7	3.6	2.8	1.8
٢٠١٤	٤١٤٥٦٧٣	-15.7	3.5	2.4	1.6
٢٠١٥	٢٥٠٠٠٠٠	-39.7	2.2	1.4	1.2
٢٠١٦	٢٤٧٠٠٠٠	-1.2	2.3	1.3	1.3
معدل النمو المركب	-٤٥,٨				

المصدر : الجدول من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، للسنوات (٢٠٠٣-٢٠١٦) .

يلاحظ ان حجم التخصيصات المالية لنظام البطاقة التموينية بدء بالانخفاض نتيجة للضغط اللمارس من كل من صندوق النقد الدولي والدول المانحة المشرفة على الاصلاح الاقتصادي في العراق فيلاحظ ان حجم التخصيصات بدء بالانخفاض في ٢٠٠٦ سواء من حيث القيمة او نسبتها من الناتج المحلي الاجمالي ونسبتها من النفقات العامة ...[١٨] .

بعد احداث ٢٠٠٣ كانت هناك اصوات تطالب بأصلاح هذا النظام او الغائه بحجة العيوب التي فيه وانه مكلف في الحصول على المواد الغذائية ، ولم تفلح هذه الاصوات بالغاء او اصلاح هذا النظام اذ اثبتت دراسة اجريت في ٢٠٠٥ ان اكثر من ٩٥% من العراقيين لايفضلون الغاء مواد البطاقة او استبدالها بالنقود لانها وان كانت موادها قليلة الا انها تمثل قوة ضغط على مستويات الاسعار في السوق...[١٩] .

وبما ان كلف ايصال مواد البطاقة التموينية عالية كانت هناك وجهات نظر متباينة بين مؤيد لاستمرارها وبين معارض لها وعلى النحو التالي :

- وجهة نظر مؤيدة لاستمرار البطاقة التموينية : ....[٢٠] .

لكن وفق اجراءات وخطط توضع لهذا البرنامج منها :

١. وجود كوادر كفوءة ومدربة في ادارة البرنامج من اجل ايصال النوعيات الجيدة الى المواطن
٢. تقليل مفردات البطاقة واقتصارها على (الرز ، السكر ، الطحين ، الزيت)
٣. الغاء نظام البطاقة من الموظفين الحكوميين والعاملين في القطاع الخاص

الذين تجاوزت مدخولاتهم الاربعة ملايين دينار

٤. محاسبة المخالفين من الموظفين المسؤولين عن البرنامج ووكلاء الحصص التموينية

٥. اشراك المجالس البلدية بعملية الرقابة والاستلام والتجهيز الامر الذي يحد من حالات التلاعب بالمواد ونوعياتها.

٦. اجراء استطلاع دوري لاراء الناس حول مفردات البطاقة التموينية .

٧. اشراك الغرف التجارية في الحصول على نوعيات جيدة من المواد الغذائية .

- وجهة نظر معارضة لاستمرار البطاقة التموينية هذا الرأي يقوم على مجموعة من الحقائق :...[٢١] .

١. ان نظام البطاقة التموينية يحمل في طياته الكثير من عمليات الفساد والتهريب مثلما تشير بعض الوقائع .

٢. اذا تم العمل بنظام البطاقة التموينية فأنه سوف يقلل من دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني .

٣. اثقال كاهل الموازنة العامة بالتخصيصات الموجهة لنظام البطاقة التموينية .

- تقديم مبالغ نقدية شاملة للمستحقين : هذه الطريقة تقوم على دفع النقد المالي بدلا من السلع الغذائية مع الاخذ بنظر الاعتبار ان تكون المبالغ المدفوعة كافية للاسرة بحيث تمكنها من شراء السلع الغذائية علاوة على ان تكون هذه الدفعات او المبالغ اكبر من معدل الزيادة في اسعار الاسعار الناجم عن وقف الدعم ، بيد ان هذه الطريقة تواجه صعوبة في تحديد الاسر المستحقة ...[٢٢] .

اظهرت نتائج للمسح اجريت في ٢٠٠٥ حول دفع النقد بدلا من مفردات البطاقة التموينية واظهر المسح ان ٥% فقط يفضلون الدفع المادي على مفردات البطاقة التموينية في حين ان ٩٥% تفضل استلام مواد البطاقة التموينية والشكل ادناه يوضح النسب للاسر التي تفضل الدعم النقدي على مفردات البطاقة وحسب المحافظات ...[٢٣] .

شكل (١٧) يوضح النسب المئوية للأسر التي تفضل الدعم المادي على مفردات البطاقة التموينية .

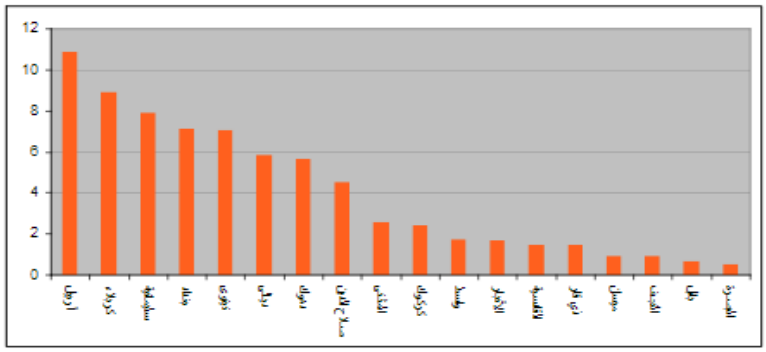

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، التحليل الشامل للامن الغذائي والفئات الهشة في العراق ، برنامج الاغذية العالمي للامم المتحدة ، ٢٠٠٨ ، ص : ١٧.

ان الغاء نظام البطاقة التموينية يكون السبب في زيادة المشكلات الاجتماعية كنقص الامن الغذائي وارتفاع الاسعار الذي يسبقه انخفاض المستوى المعاشي وهذا يكون وقعه على الطبقة الفقيرة الكادحة في العراق التي تشكل نسبة كبيرة بالتالي هذا يزعزع امن البلد واستقراره الى حالة اسوء ، في حين ان استمراره وبالذات للفقراء يساعد في استتباب الامن لذا يتعين على الدولة والاتحادات والمنظمات ان تواجه هذه المشاكل بأعتبار ان موضوع البطاقة التموينية من المواضيع الحساسة التي توجب الاهتمام بها ...[٢٤] .

اذ بلغت نسبة الفقر في حال وجود البطاقة التموينية (٢٢,٩%) في حين ان حجب البطاقة او الغائها سوف يؤدي الى ارتفاع نسبة الفقر الى (٣٣,٧%) ...[٢٥] .

فبالرغم من السلبيات التي تفوق الايجابيات في نظام البطاقة التموينية الا ان هذا النظام لايزال ذو فعالية مهمة في حياة الفئات ذات الدخل المنخفض ذلك لان هناك مفردات مهمة في البطاقة تمتلك مرونة عالية من الانفاق كـ(الرز ، الطحين ، السمن ، السكر) اذ تكون نظرة المستهلك لهذه السلع الاعتيادية بأنها سلع كمالية نظرا لارتفاع اسعارها وبالتالي فأن المستهلك لم يصل الى الاشباع منها ، لذا فأن ازالة مفردات البطاقة بشكل كامل وجذري امر غي ممكن وغير واقعي ...[٢٦] .

لذلك فأن وجهة نظر الباحث تقتضي بأن يتم رفع البطاقة التموينية او حجبها من الفئات الآمنة غذائيا كأصحاب الدرجات الخاصة كالوزراء وكبار المسؤلين والمدراء العامين والعاملين في القطاع الخاص ويتم العمل وفق الشفافية والنزاهة في تحديد الاسر التي تقع دون خط الفقر لكي يتم تحقيق المنافع لهذه الفئة من المجتمع عن طريق فريق عمل متخصص للوصول الى هذه الفئات ، مع ضرورة ان تتوفر المواد الاساسية لهذه الفئات في جميع الظروف (الطحين ، السكر ، الرز ، الدهن ، حليب الاطفال) باعتبارها اهم المواد وان الطلب على هذه المواد لا يزال غير مشبع نظراً لانخفاض في مستوى المعيشة لفئات كبيرة من المجتمع العراقي .

ثالثا- شبكة الحماية الاجتماعية .

يعد مشروع شبكة الحماية العراقية الذي بدأ العمل به في ٢٠٠٥/١٢/٣١ وبدأت المباشرة به في العام ٢٠٠٦ من المشاريع المهمة لمواجهة تنامي خط الفقر وازدياد اعداد العالين عن العمل وغياب فرص العمل حيث ان هذا المشروع شمل العديد من الافراد قد يصل الى خمسة ملايين فرد عراقي وهذه مهمة كبيرة تحتاج الى التنفيذ السليم لكي تصل الاعانات الى مستحقيها ...[٢٧] .

وجاء تطبيق قانون شبكة الحماية الاجتماعية نتيجة تطبيق سياسات وبرامج الاصلاح ورفع الدعم عن اسعار المشتقات النفطية لكي تتمكن من عدم اتساع حلقات الفقر وشبكة الحماية الاجتماعية تابعة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية ويمول من الموازنة العامة للدولة وليس له مصدر تمويل غير رسمي كالتبرعات والتضامن الاجتماعي التقليدي (الاسري ، العشائري ، والديني) وغيره وتقدم شبكة الحماية الاجتماعية الاعانات للفئات المشمولة للتخفيف من الفقر وفق الاستراتيجية الوطنية ...[٢٨]

وقد كانت التخصيصات المالية الممنوحة للشبكة تسير بأتجاه تصاعدي نتيجة ارتفاع اعداد المشمولين بالشبكة حيث بلغت التخصيصات المالية للشبكة للاعوام (٢٠٠٦-٢٠١٠) على التوالي (٥٠٠٠٠٠ ، ١٠٤٠٠٦٤، ١٤٢٩٦٧٧ ، ٩٤٤٧٧٥ ، ١٠٠٣٢٧٥) ، نشاط الشبكة لم يقتصر على المنح المالية بل كان هناك بحث للعاطلين عن فرص عمل والتدريب والتأهيل لهم ، ويمكن توضيح تلك التخصيصات بالجدول ادناه ...[٢٩] .

والجدول التالي يوضح عدد المشمولين بنظام الشبكة والتخصيصات المالية

جدول (٥) عدد المشمولين بنظام شبكة الحماية الاجتماعية والمبالغ المالية لهم

للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٦)

السنة	عدد المشمولين	المبالغ المصروفة
٢٠٠٣	٧٢٤٢٠	**67762**
٢٠٠٤	١٠٠٤٠٠	**71789**
٢٠٠٥	١٣١٧٣٤	**75287**
٢٠٠٦	٩٨٢٥٩٥	**505489**
٢٠٠٧	٧٧٢٢١٦	٧٩٦٨١٨
٢٠٠٨	٦٩١٧٠٧	٧٧٢٣٣٧
٢٠٠٩	٧٥٤٢٢٤	**142522**
٢٠١٠	٣٦٧٤٠١	١٠٦٩٨٦١
٢٠١١	٣٩٥١٣١	٤٦١١٨٣٣
٢٠١٢	٣٨١٣٤٥	٤٧٤٠٦٦
٢٠١٣	٨٧٨٥٠٧	٢٦٧٢٨١٠
٢٠١٤	٨٨٤٢٩٧	١٠٥٦٤٨٩
٢٠١٥	٨١٩١٧٦	١٠٤٤٥٧٠
٢٠١٦	٩٠٥٧٧٣	**1108000**

المصدر : من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، دائرة الرعاية الاجتماعية ، للسنوات (٢٠٠٣-٢٠١٦) . .

تظم شبكة الحماية الاجتماعية بين ثناياها الفئات الهشة من المجتمع فقد شملت المعاقون والعجزة ، واصحاب الدخول المنخفضة والعاطلون عن العمل ، وتقدم الشبكة دعمها للفئات المستحقة بطرق مختلفة سواء عن طريق الاعانات النقدية للمعاقين ام عن طريق المنح الصغيرة لذوي الدخل المنخفض لمساعدتهم بأنشاء مشاريع مناسبة توفر لهم فرص عمل ، فشبكة الحماية تولد شعورا لدى الافراد والمستفيدين بأن الدولة تهتم بسبل العيش الكريم لهم لذا فأن اي تقليص او محاولة الغاء لهذا النظام سوف يفاقم من مشكلة الحرمان والفقر وانعكاس ذلك على وضع البلد ...[٣٠] .

وكانت ضوابط الشمول والفئات المشمولة في شبكة الحماية الاجتماعية متمثلة بالاتي : ...[٣١] .

- الدخل المنخفض اي الافراد دون خط الفقر فكل اسرة يكون دخلها دون خط الفقر تمنح الاعانة المحددة في الجدول ادناه من راتب شبكة الحماية .

الجدول(٦) سقف الدخل للإعانات الاجتماعية (الف دينار/ شهر) .

عدد أفراد الاسرة	١	٢	٣	٤	٥	٦واكثر
مبلغ الاعانة الشهري	٥٠	٧٠	٩٠	١٠٠	١١٠	١٢٠
مبلغ الاعانة بعد ٢٠٠٦ بزيادة نسبة ٢٥%	٦٥	٩٠	١١٥	١٢٥	١٤٠	١٥٠

المصدر : وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، مشروع قانون شبكة الحماية الاجتماعية ، ٢٠٠٥ ، ص٢ .

- دعم عديمي الدخل وذوي الدخل المنخفض لمساعدتهم للعيش بكرامة

اما الفئات المشمولة بشبكة الحماية الاجتماعية فهي

١. الاسرة عديمة الدخل وذات الدخل المنخفض
٢. العاطل عن العمل الذي اكمل سن الخامسة عشر وغير مستمر في الدراسة ومسجل في مراكز العاطلين
٣. المعاق ممن انعدمت قدرته على العمل
٤. العاجز كليا بسبب المرض والشيخوخة
٥. الفئات المشمولة بقانون ارعاية الاجتماعية :

- اليتيم القاصر
- المكفوف
- العاجز عن العمل
- الطالب المتزوج حتى الدراسة الجامعية الاولية من لم يكن له معيل يصرف عليه

- اسرة النزيل او المودع اذا زادت محكوميته عن السنة
- الارملة والمطلقة من لديها قاصر او معوق بالغ يستحق الاعانة الاجتماعية

حدد سقف الاعانة في الجدول (٦) بناءا على مسوحات الجهاز المركزي للاحصاء في قياس مستوى الفقر التي اجريت قبل احداث ٢٠٠٣ لكن بسبب فقد البيانات اثناء الحرب اعتمد مشرعوا قانون شبكة الحماية الاجتماعية (الفقر المدقع) كمؤشر على المستوى العالمي والمستخدم من قبل الامم المتحدة فعند مستوى دخل واحد دولار وهو مايعادل (٥٠) الف دينار شهريا للاسرة المكونة من فرد واحد ...[٣٢] .

حدد سقف الاعانة في الجدول اعلاه بناءا على مسوحات الجهاز المركزي للاحصاء في قياس مستوى الفقر التي اجريت قبل احداث ٢٠٠٣ لكن بسبب فقد البيانات اثناء الحرب اعتمد مشرعوا قانون شبكة الحماية الاجتماعية (الفقر المدقع) كمؤشر على المستوى العالمي والمستخدم من قبل الامم المتحدة فعند مستوى دخل واحد دولار وهو مايعادل (٥٠) الف دينار شهريا للاسرة المكونة من فرد واحد ...[٣٣] .

في ٢٠١٤ صدر قانون الحماية الاجتماعية رقم ١١ للسنة المذكورة الذي الغى العمل بقانون الرعاية الاجتماعية عدد١٢٦ لسنة ١٩٨٠ ، هذا القانون الجديد الذي يعد بمثابة مرحلة توسعية جديدة لهذا النظام للشمول الاوسع والاستقرار المؤسسي وهو قانون شامل لنظم الحماية الاجتماعية في بناء طريق متقدم للنظام من خلال الاستفادة من تجارب البلدان المتقدمة وتجاوز سلبيات ماسبقه من القوانين من خلال استهداف الاسر والافراد من هم دون خط الفقر من العراقيين وغير العراقيين المقيمين داخل البلد ، كما واعطى هذا القانون المرونة في تعديل اليات الاستهداف للفئات المشمولة من دون الرجوع للسلطة التشريعية هذه المرونة منحت بناءا على اقتراح وزير العمل والشؤون الاجتماعية ...[٣٤] .

يتم استهداف الاسر التي تقع دون خط الفقر وفق قانون سنة ٢٠١٤ من خلال المسح الديمغرافي والزيارات الميدانية التي يقوم بها الاخصائيين الاجتماعيين بالاعتماد على استمارة مصادر الدخل للمشمولين بمنح الشبكة ...[٣٥] .

رابعا– منظومة التقاعد .

يعتبر التقاعد من الادوات الاستثمارية التي توفر الدخل للفرد عندما يبلغ سن معين يصبح فيها غير قادر على العمل لضمان مالي للفرد وعائلته من بعده في حال وفاته اذ تم دفع نسبة من هذا الراتب الى احد المنتفعين من بعد وفاة الشخص ...[٣٦] .

نظام التقاعد في العراق يغطي مايزيد على ١٥% من قوة العمل ويستحوذ على مايعادل (٤-٥%) من الناتج المحلي الاجمالي ، المصروفات التقاعدية تشكل اعلى نسبة من كلف الحماية الاجتماعية ففي ٢٠٠٥ وصلت المصروفات التقاعدية الى حوالي ٥% من الناتج المحلي الاجمالي ...[٣٧] .

حدد القانون العراقي سن الاحالة الى التقاعد في ٦٣ من العمر بغض النظر عن الخدمة مالم ينص القانون على ذلك فقد اشارت المادة (١٠ اولا) من القانون الموحد للتقاعد رقم ٩ لسنة ٢٠١٤ الذي ينص على (يتم احالة الموظفين الى التقاعد في سن ٦٣ سنة اي عند بلوغ السن القانوني للاحالة الى التقاعد بغض النظر عن مدة الخدمة مالم ينص القانون على ذلك) ، ونصت المادة ١١ من نفس القانون انه لرئيس الوزراء بأقتراح من الوزير او رئيس الجهة غير المرتبطة بالوزارة او المحافظ تمديد الخدمة للموظف مدة ثلاث سنوات عند بلوغ سن التقاعد وذلك بمراعاة ندرة الاختصاص ونوعية الوظيفة وحاجة الدائرة لذلك ...[٣٨] .

ويتم احتساب الراتب التقاعدي للفرد من خلال ضرب معدل الراتب في عدد سنوات الخدمة التقاعدية مضروبا بالنسبة التراكمية (٢,٥%) ...[٣٩] .

كانت دفعات التقاعد في النظام السابق تتراوح بين (٥٠٠٠-٨٠٠٠) دينار عراقي وحسب سنوات الخدمة ، لكن بعد سيطرة قوات الاحتلال على العراق استبدل هذا النظام واصبح المبلغ موحد لكل المتقاعدين في الفترة من نيسان الى حزيران من ٢٠٠٣ حصل كل متقاعد على مبلغ (٤٠ دولار مايعادل ٦٠٠٠٠ دينار عراقي) ثم زيد المبلغ من قبل القوات في الفترة من تموز الى ايلول من نفس السنة الى ٦٠دولار اي مايعادل ٩٠٠٠٠ دينار عراقي واعطت علاوة رمضان في الفترة من تشرين الاول الى كانون الاول من السنة المذكورة (٢٠ دولار) مايعادل (٣٠٠٠٠ دينار عراقي) تضاف الى المبلغ الاخير ليصبح المبلغ (١٢٠٠٠٠ دينار عراقي) شهريا لكل المتقاعدين سواسية بما فيهم الاقليم الكردي ، في ٢٠٠٤ فأن النظام الذي اتبع من قبل قوات الاحتلال اصبح يطبق فقط على موظفي القطاع العام ، اما بقية القطاعات فيتم التعامل معها من قبل الوزارات المختلفة المسؤولة ...[٤٠] .

جدول (٧) يوضح عدد المتقاعدين والمبالغ المصروفة عليهم للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٦) .

السنة	عدد التقاعدين		المبالغ المصروفة	
	مدنيين	عسكريين	للمدنيين	للعسكريين *
٢٠٠٣	٨٧٠٦٩٣	٩١٤,٠١٩	–	
٢٠٠٤	١٤٨٨٧٦	٩١٦,٥٠٩	٩١٩٩١٤	
٢٠٠٥	١٦٠٣٢٧٥	٩٢٦,٧٧٠	١١٠٤٩٠٤	
٢٠٠٦	١٦٧٢٥٤٤	٩٦٧,٧٦٢	١٩٩٦١٧٥	
٢٠٠٧	١٧١٢٥٦٤	٩٧٣,٠٨٤	٣٨١٦٧١٦	
٢٠٠٨	١٧٨٧٦٣٢	٩٧٣,٠٨٤	٢٧٨٦١٤٠	
٢٠٠٩	١٧٣١٦٢٤	٩٤٦,٥٥٩	١٥٨٢٨٢٢	
٢٠١٠	١٧٤٤٧٩٠	٩٥٩,٣٢٢	٢٣٠٧٢٤٣	
٢٠١١	١٧٩٧١٦٣	٩٢٨,٩٩٧	٢٤٦٣٣٠٧	
٢٠١٢	١ ٨١٢٦٦٩	٨٩٦,٥٧٦	٢٦٧٩٣٨٦	
٢٠١٣	١٧٥١٥٨٧	٩١١,٥٨٧	٣٧٧٧٧٤٤	
٢٠١٤	١٨٣٣٥٣٥	–	٤٣٤٦٠٢٧	
٢٠١٥	٢٠٦٥٦٦٠	–	٤٦٢٧٠٤٩	
٢٠١٦	٢٦١٥١٢٥٦	–	٢٩٩٣٧٠٠٧	

المصدر : من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، الاحصاءات الاجتماعية ، للسنوات (٢٠٠٣-٢٠١٦) .

- عدم توفر البيانات لعدد المتقاعدين العسكريين للسنوات (٢٠١٤-٢٠١٦) ، وكذا المبالغ المصروفة للرواتب .

في ٢٠٠٦ اطلقت هيئة التقاعد الوطنية التي تقوم بتقديم الخدمات للمتقاعدين بمختلف الفئات المدنية والعسكرية وقوى الامن وتنفيذ التشريعات التقاعدية ووضع الاسس واصدار التعليمات ورفع المقترحات للجهات العليا لتطوير العمل فيما يخص المعاملات التقاعدية ...[٤١] .

في ٢٠٠٦ صدر قانون التقاعد الموحد رقم ٢٧لسنة ٢٠٠٦ والذي يخص الموظفين لدى الدولة ، ومن ثم صدر قانون التقاعد رقم ٩ لسنة ٢٠١٤ حيث ان احكام هذا القانون

تسري على جميع موظفي الدولة في القطاع العام والمختلط المعينين قبل ٤/٩ ٢٠٠٣والموظفين المؤقتين والموظفين المكلفين بخدمة عامة والمتقاعدين بسبب (المرض الشيخوخة ، الاعاقة ، الوفاة) كما ان هذا القانون حدد سن التقاعد ب٥٥سنة للرجل و٥٠ سنة للمرأة اضافة الى المكاسب التي اعطاها للمرأة العاملة التي تحتاج الى اعالة اطفالها ...[٤٢] .

وبالرغم من الامتيازات التي اعطاها القانون الاخير للتقاعد في انه وحد جميع قوانين التقاعد في قانون واحد الا انه ووفق المادتين ٣٧ و٣٨ من هذا القانون اعطى امتيازات خاصة لاعضاء مجلس النواب الا ان هذه الامتيازات الغيت من قبل المحكمة الاتحادية بعد موجة من الاحتجاجات ...[٤٣] .

وفي تقرير صادر عن البنك الدولي كان العراق يمتلك فرصة لتعديل نظام التقاعد بعد ٢٠٠٣ لكن حصل العكس اصبح هذا النظام عرضة للارباك بدل من الاصلاح فالتعديلات المستمرة جعلت هذا النظام عرضة لتفسيرات موظفي هيئة التقاعد والوطنية اذ لم تعالج الفجوات القانونية السابقة مما جعل تفسيرها بيد الموظفين من دون النص على ذلك ...[٤٤] .

المبحث الثالث : تحديات الحماية الاجتماعية في الاقتصاد العراقي.

أولا- الفئات المستهدفة لنظم الحماية الاجتماعية .

ان عملية استهداف الفئات المستحقة للحماية الاجتماعية هذا الامر يتطلب معايير معينة لكي يتم التعرف على الاحوال المعيشية للأفراد المتقدمين ، وكانت احد هذه المعايير هو نظام البطاقة التموينية الا ان الاستهداف بهذه الطريقة يشوبه الكثير من الدقة والقصور لانه ركز على فئة العاملين في قطاع الدولة العام تاركا القطاعات الاخرى ...[٤٥] .

بعد ٢٠٠٣ فأن نظم الحماية الاجتماعية جرى توسيعها لتزيد اعداد المشمولين والمخاطر التي تشملها هذه النظم لكن هذا التوسيع والتطور جرى بشكل خارجي ولم يجري على الانظمة من الداخل وقد شمل الاستهداف الفئات التالية :...[٤٦] .

- الايتام والارامل فبعد احداث ٢٠٠٣ كانت هناك ضحايا من الشباب وارتفعت اعداد الارامل والاطفال اليتامى اذ وصل عدد اليتامى الى مايقارب ٤ مليون حسبما اشار تقرير بعثة الامم المتحدة ازاء ذلك في ٢٠٠٦
- العاجز عن العمل بشكل كلي بسبب المرض او الشيخوخة والمصاب بالشلل الرباعي والكفبف كذلك يشمل ضمن هذه الفئة الشاب المعوق البالغ يكون عاجز كليا عن العمل والطالب المتزوج والمستمر

في دراسته لحين اكمال الدراسة الاولية اذا لم يكن معيل له بشكل قانوني ، كذلك اسرة السجين التي تزيد محكوميته عن السنة .

- الاسرة عديمة الدخل او ذات الدخل الواطئ التي يكون مستوى دخلها دون المستوى المطلوب لكن لا يحتسب الفرد الذي يعيش خارج البلد ومقيم في بلد اخر من مجموع الاسرة .
- العاطل عن العمل الشخص الذي لا يمتلك عمل وهو قادر عليه وغير مستمر في الدراسة ومسجل في مراكز العاطلين وهذا العاطل سواء كان مسؤول عن اسرة او مستقل .
- المعوق هو الشخص الذي انعدمت قدرته على العمل بسبب عارض اصاب جسمه منعه من العمل فالمعروف ان العراق تعرض الى الكثير من الحروب والازمات التي اصابته واصابة اثارها العديد من افراد المجتمع العراقي ...[٤٧] .
- النازحون واللاجئون وهم اسر فرت من العنف الذي اصاب مناطقهم نتيجة ما اصابهم من عمليات اجرامية من قبل ما يسمى بتنظيم داعش الذي دخل الاراضي العراقية في ٢٠١٤ لذا فأن هذه الاسر واجهت اوضاع اقتصادية دعت الحكومة الاتحادية الى تقديم تعويضات جزئية لهم...[٤٨] .

لذلك يمكن الفصل بين المشمولين بإعانات الشبكة الدائمين (الفئات الهشة من المعوقون والارامل والعجزة ...الخ) والذين يستحقون الاعانة بشكل مؤقت الى ان يتم تغيير الحالة المسببة لتغيير وضعهم ، علاوة على زيادة المخصصات المالية لتحسين الخدمات المقدمة لكلا الفئتين...[٤٩] .

ولكي يكون نظام الاستهداف اكثر كفاءة في زيادة الانفاق العام على الاسر المحتاجة هذا يكون من خلال تعديل نظام الاستهداف عن طريق الربط بين نظام الحماية الاجتماعية والبطاقة التموينية هذا سينعكس بالإيجاب على الدخول التي يحصل عليها الفقراء وسيضاعف من الموارد المخصصة لنظام الحماية الاجتماعية كما ان هذا الربط بين النظامين يعزز في كفاءة الاستهداف للأسر الفقيرة والمحتاجة من خلال تدفق البيانات والمعلومات لكلا النظامين وهذا العمل يتطلب من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وضع نظام فعال وديناميكي قادر على الربط بين النظامين ، ويكون للمجالس البلدية دور في عملية الاستهداف من خلال توفير المعلومات لعملية الاستهداف وفق استمارات تقدم للأسر ...[٥٠] .

ان عملية الاستهداف للفقراء تواجه مشاكل لوجستية وفنية فعملية الاستهداف لم تحدد اماكن التمركز الجغرافي لهذه الفئة لذا اعتمدت هيئة الحماية الاجتماعية على

اسلوب الزيارات الميدانية لتحديد الفئات الفقيرة لذا لجأت هيئة الحماية الاجتماعية لاعتماد البحث القائم على الزيارت الميدانية في تحديد الفئات الفقيرة بدأ العمل في هذا الاسلوب في ٢٠١٥ في شهر شباط ...[٥١] .

والشكل البياني التالي يوضح المستفيدين من انظمة الحماية الاجتماعية :

شكل (١٨) يوضح الفئات المستفيدة من انظمة الحماية الاجتماعية.

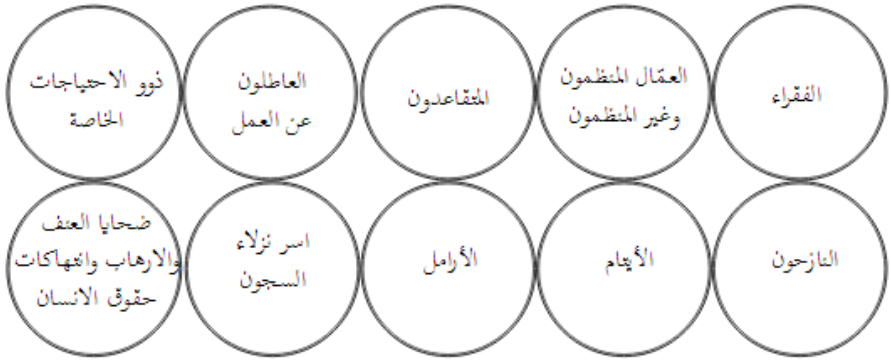

المصدر : حسن لطيف كاظم ، ، نظام الحماية الاجتماعية في العراق : تحليل اصحاب المصلحة ، مؤسسة فريد ايبرت ، عمان ، الاردن ، ٢٠١٧ ، ص : ٣٩ .

ثانيا- وسائل تمويل نظم الحماية الاجتماعية في العراق وسبل تفعيلها .

توجد العديد من مصادر تمويل انظمة الحماية الاجتماعية في العراق فنجد ان الضمان الاجتماعي يمول من المساهمات الخاصة واشتراكات العمال وارباب العمل ومساهمة الموازنة العامة وكذلك الهبات والتبرعات لكن تعتبر الاشتراكات اهم مصادر التمويل وذلك لغزارة حصيلتها...[٥٢] .

فبالنسبة لإيرادات مؤسسات الضمان الاجتماعي فتتكون من :...[٥٣] .

١. الاموال المنقولة وغير المنقولة
٢. العوائد من استثمارات المؤسسة
٣. مكافأة نهاية خدمة العمال عن خدمتهم السابقة .
٤. اشتراكات المؤسسة .

٥. مساهمة الموازنة العامة وهذه المساهمة تحدد بناءا على اشتراكات المؤسسة في السنة السابقة .

٦. بالإضافة الى الغرامات التي تأخذها المؤسسة وفوائد الديون والاشتراكات المتراكمة .

وحسب مسودة قانون التقاعد لعام ٢٠١٤ فأن (١٥%) منه تتحملها الموازنة العامة ، حيث ان مساهمة الموازنة في تمويل التقاعد بشقيه المدني والعسكري تفوق تمويل الضمان الاجتماعي ذلك لتعدد مصادر تمويل الاخير ولان التقاعد بشقيه يقوم على الاشتراكات ن الاشخاص المؤمنين فقط ...[٥٤] .

وتؤدي المؤسسات الدينية دورا هاما في الأزمات الإنسانية، وكذلك في ظل ضعف الإغاثة عموما ومن الأمثلة في العراق الأمانة العامة للأضرحة المقدسة الشيعية بتعبئة ٤٥٦ ٠٠٠ دولار في غضون أيام قليلة لدعم ٨٠ ٠٠٠ شخص شردوا خلال حالة طوارئ وقعت مؤخرا في الموصل مع الطعام والملبس والسلع والخدمات الأخرى، وتوفر العديد من الأضرحة المقدسة الشيعية في العراق المأوى للنازحين. وتقوم المواكب الحسينية أيضا بتعبئة الأغذية وغيرها من أشكال المساعدة للنازحين على أساس طوعي ، وخلال عام ٢٠١٤، حشد ديوان الأوقاف السنية ٣٧٧ مليون دينار من خلال مساهمات الوقف وقدم الدعم لأكثر من (١٢٠٠) من الأرامل واليتامى والفقراء...[٥٥] .

من جهة اخرى يقوم كل من ديواني الوقف الشيعي والسني المساعدة في توفير خدمات مختلفة ومتنوعة للشباب والنساء المعيلات لأسرهن والفقراء ومساعدتهم لتخطي اوضاعهم الصعبة ، من جانب أخر فأن لمنظمات المجتمع المدني التي يقدر عددها بعد ٢٠٠٣ بـ(٤٠٠٠) منظمة دور لا يستهان به في تقديم المساعدات سواء المادية او العينية او من خلال فرص التدريب والتأهيل ، كما ان للعشائر العراقية كان لها الدور في تقديم العون والمساعدة للأفراد والأسر المحتاجة خصوصا بعد اتساع مشاركتها السياسية ...[٥٦] .

ثالثا- فشل المؤسسات في تحقيق اهداف نظم الحماية الاجتماعية .

شهد العراق الكثير من الظواهر الغريبة والازمات سواء سياسية او الاقتصادية او الاجتماعية ولعل اكثر هذه الظواهر اثرا بعد الارهاب هي ظاهرة الفساد بكل اشكاله وانواعه الاداري والمالي والقضائي والسياسي ...[٥٧] .

كما ويعد الفساد احد مؤشرات الفشل الاقتصادي فقد عرفت منظمة الشفافية الدولية بأنه استغلال السلطة للوصول للمنفعة الخاصة ، كما وعرفه البنك الدولي

بأنه استخدام الوظيفة العامة بطريقة سيئة للوصول الى الغرض الشخصي كقبول الرشوة لتسهيل عقد او اجراء معين ...[٥٨] .

في العراق الفساد ليس حديث النشأة بل تعود جذوره الى الاحتلال العثماني وظل متأصل في جذور الدولة العراقية منذ تأسيسها،بعد سقوط النظام في ٢٠٠٣ انتقلت مظاهر الفساد المختلفة الى كافة مفاصل الدولة مكونة طبقة اجتماعية استثنائية ذات تسلح سياسي مالي اعلامي لتسيطر على الممتلكات العامة...[٥٩].

بعد ٢٠٠٣ فأن الاقتصاد العراقي عانى من الكثير من المشاكل الاقتصادية والتي منها ظاهرة الفساد التي اجتاحت البلد ، ويعد العراق من اسوأ البلدان في التصدي لهذه الظاهرة ذلك لغياب العناصر اللازمة لمحاربته بالمقابل تزايد العناصر المحفزة للفساد ويعود تفشي ظاهرة الفساد في البلد نتيجة عدة عوامل منها :...[٦٠] .

١. حصول فراغ امني ورقابي وقانوني في مؤسسات الدولة بعد انهيار النظام في ٢٠٠٣ .

٢. الاستغلال الوظيفي اثر عمليات الاعمار المستعجلة التي حدثت في المراحل الاولى من الاحتلال الامريكي .

٣. سوء الادارة في الحكم وغياب الروح الوطنية واستشراء ظاهرة الفساد من الفترة التي سبقت الاحتلال واثناء العقوبات الاقتصادية التي حولت هذه الظاهرة الى تصرف مقبول لدى الكثير من ابناء المجتمع نظرا للحاجة الى الدخل .

وفيما يلي جدول يوضح ترتيب مؤشر الفساد في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١١) .

السنة	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
مجموع الدول	١٣٢	١٤٥	١٩٤	١٦٣	١٨٠	١٨٠	١٨٠	١٧٨	١٨٣
ترتيب العراق	١١٧	١٣٢	١٧٠	١٦٠	١٧٨	١٧٨	١٧٦	١٧٥	١٧٥

بالنسبة للدول									
علامة مؤشر الفساد الحاصل عليه العراق	٢,٢	٢,١	٢,٢	١,٩	١,٥	١,٣	١,٥	١,٥	١,٨

يمنح مؤشر علامة الفساد درجة تتراوح بين (٠-١٠) حيث يمثل الصفر وجود مستويات مرتفعة من الفساد اما العشرة فتعني وجود مستويات منخفضة من الفساد ...[٦١] .

أدى توسيع نطاق دائرة الرعاية الاجتماعية إلى مضاعفة المستفيدين مما أدى بدوره إلى عدم قدرة الإدارة على التعامل مع المسؤولية الإضافية التي طغت على مواردها المالية والبشرية المحدودة. وأدى إصرار الحكومة على التغطية على نطاق البلاد وعدم وجود آليات استهداف مستقرة إلى ما يمكن أن يسمى "الإدماج العشوائي". وهذا ما يفسر السبب في أن البيانات التي تم جمعها في الدراسة الاستقصائية الاجتماعية – الاقتصادية للأسر المعيشية في العراق لعام ٢٠١٢ تشير إلى وجود انحراف في استهداف المستفيدين المستحقين...[٦٢] .

فقد ظهر الفساد في شبكات الحماية الاجتماعية من خلال شمول العديد من الاسر بالإعانات المالية المقدمة من الشبكة حيث ان الشمول يكون عن طريق تزوير المعاملات بواسطة سماسرة ووسطاء يقومون بهكذا عمل مقابل دفع مقابل نقدي لهم ، وان الدليل على وجود عمليات الفساد داخل شبكة الحماية هو قيام وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بحملة تدقيق لأبعاد اعداد كبيرة من غير المستحقين ...[٦٣] .

وفي تشخيص قامت به هيئة النزاهة وفق الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد للسنوات (٢٠١٠-٢٠١٤) وضحت الظواهر السلبية وحالات الفساد في الشمول من هذه الحالات ما يلي :...[٦٤] .

١- التزوير في بيانات المواطنين والتقارير الطبية الصادرة عن اللجان الطبية لغرض :

- شمول مواطنين غير مستحقين لإعانات شبكة الحماية الاجتماعية .
- ادخال اسماء مكررة ووهمية للشمول بالإعانات والاستفادة منها .
- شمول موظفين في دوائر الدولة بإعانات الشبكة .

٢- التزوير في معاملات شمول العاطلين غير المستحقين للحصول على القروض الميسرة .

٣- شمول العمال بالتقاعد والضمان الاجتماعي ليس لديهم خدمة مضمونة بمستمسكات ثبوتية مزورة .

٤- التزوير في التقارير الطبية الصادرة عن اللجان الطبية لتشخيص حالات العوق للشمول والحصول على اعانات الشبكة .

٥- لازال هناك الكثير من الافراد يحصلون على اعانات الشبكة بالرغم من عدم استحقاقهم لذلك بالمقابل فأن هناك فئات مستحقة مثل كبار السن والعجزة ومن ليس لديهم معيل لايستلمون هذه الاعانات .

يلاحظ ان نظام الحماية الاجتماعية محاط بالكثير من المشاكل لان المستفيدين هم غير الفقراء في حين ان غالبية الفقراء هم غير مستفيدين بسبب عدم قدرة الاجهزة الحكومية المسؤولة عن استهداف الفئات الفقيرة اي انه توجد صعوبة في استهداف الفقراء ، لذا نجد ان الكثير من التقارير ومنها تقرير تحليل الفقر في العراق لعام ٢٠١٠ يدعو الى تحسين الية الاستهداف في الوصول الى الفئة التي تكون غير قادرة على اعالة انفسها من دخل العمل ...[٦٥] .

من جانبه افصح وزير العمل والشؤون الاجتماعية محمد شياع السواني في تموز (٢٠١٥) ان عدد المتجاوزين على رواتب شبكة الحماية الاجتماعية وصل الى (٨٨٥١) متجاوز ...[٦٦] .

من جهة اخرى كشف السوداني عن وجود (٢٣) الف من الموظفين والمتقاعدين ممن يتقاضون رواتبهم من الدوائر بالإضافة لحصولهم على اعانات شهرية من الشبكة تكلف الدولة سنويا (١٢٠) مليار دينار...[٦٧] .

الهوامش:

[١]عدي سالم علي ،نحو شبكة حماية اجتماعية فعالة في العراق بالتطبيق على محافظة نينوى،مجلة تنمية الرافدين، مجلد٣٤ ، العدد١٠٩ ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الموصل ، ٢٠١٢،ص٢٥٨.

[٢]خالد إبراهيم حسن الكردي ، الحماية الاجتماعية والتنمية في ظل المتغيرات الراهنة ، ورقة علمية مقدمة الى مؤتمر الحماية الاجتماعية والتنمية بالتعاون مع قطاع الشؤون الاجتماعية بجامعة الدول العربية ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،للفترة ٢٤-٢٠١٤/١١/٢٦ ، ص١٣-١٦.

[٣] عبد الله عويدات ، أثار العولمة على نظم الحماية الاجتماعية في الوطن العربي ، بحث مقدم الى مؤتمر الحماية الاجتماعية والتنمية ، جامعة نايف بن عبد العزيز العربية للعلوم الأمنية ، ٢٠١٤ ، ص,٧

[4]Social protection , Asia Development Bank , published by Asia Development Bank , July 2003 ,p1 .

[٥] مصدر من الانترنيت ، موقع ومنتديات الخضرة ،www.elkhadra.com.php/ .

[٦]ازابيلاورتيز ، السياسة الاجتماعية ، الاستراتيجيات الانمائية الوطنية مذكرات توجيهية في السياسات ، الامم المتحدة ، ٢٠٠٧ ، ص ٤٦

[٧]فراس عبد الرزاق حمزة ، حدود حق الضمان في ادارة شبكة الحماية الاجتماعية –دراسة مقارنة– ، كلية القانون ، الجامعة المستنصرية .

[٨] حسن لطيف كاظم ، نظام الحماية الاجتماعية في العراق : تحليل اصحاب المصلحة ، مؤسسة فريد ريش ايبرت ، عمان ، ٢٠١٧ ، ص : ٢٨ .

[٩]ايمان عبد الكاظم الكريطي ، نظم الامان الاجتماعي في دول مختارة وامكانية بناء نموذج مقترح للعراق ، اطروحة دكتوراه ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ، ٢٠١٤، ص :١٩ .

[١٠] نفس المصدر ، ص ٢٩ .

[١١]رحمن حسن علي ، وعلياء رزاق عبد ، ظاهرة التصحر في العراق وانعكاساتها على الامن الغذائي ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية ، عدد١٥ ، ٢٠١٤ ، ص ٧٥ .

[١٢]جمهورية العراق ،برنامج الاغذية العالمي ، الامن الغذائي وظروف

المعيشة والتحويلات الاجتماعية في العراق ، ٢٠١٢ ، ص ٤٣

[١٣] كامل علاوي كاظم ، وحسن لطيف كاظم ، الفقر ونظام البطاقة التموينية دراسة تحليلية قياسية، مجلة الغري ، العدد٢٢ ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ، ص ص ١٦-١٧ .

[١٤]نفس المصدر ، ص ص ١٢-١٥ .

[١٥] سهام كامل محمد واخرون ، واقع البطاقة التموينية وتأثيرها في الامن الغذائي للمستهلك ، المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك ، مجلد٦ ، عدد٢ ، بغداد ، ٢٠١٤ ، ص ٩٥ .

[١٦]نفس المصدر ، ص ص : ٩٤-٩٥ .

[١٧] جمهورية العراق ، وزارة التجارة ، اصلاح نظام البطاقة التموينية ، اعداد لجنة الاستهداف للبطاقة التموينية ، متاح على الموقعwww.ositgov.iq/images , ص ٧.

[١٨]عباس علي محمد ، الامن والتنمية دراسة حالة العراق للمدة (١٩٧٠-٢٠٠٧) ، ط١ ، مركز العراق للدراسات ، الساقي ، ٢٠١٣ ، ص :٣٣١ .

[١٩]نفس المصدر ص٤٧ .

[٢٠] احمد باهض تقي الحميداوي ، البطاقة التموينية بين متطلبات اقتصاد السوق والحاجات الاجتماعية، ص ٤ ، بحث منشور على الموقع www.fcdrs.com .

[٢١] ليلى جبر وسرمد عباس ، سياسة الاصلاح في الموازنة العامة، بحث مقدم إلى وزارة المالية ، الدائرة الاقتصادية ، بغداد، ٢٠٠٨، ص٦-٧ .

[٢٢]سرمد عباس جواد ، نظام البطاقة التموينية بين الثبات والاحلال ، وزارة المالية الدائرة الاقتصادية ، قسم السياسات الاقتصادية ، ٢٠٠٨ ، ص٨ .

[٢٣] وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، التحليل الشامل للامن الغذائي والفئات الهشة في العراق ، برنامج الاغذية العالمي للامم المتحدة ، ٢٠٠٨ ، ص : ١٧ .

[٢٤]خليل اسماعيل ابراهيم ، اثار تطورات البطاقة التموينية على اسعار المواد

الغذائيــة خــلال المــدة (١٩٩٩-٢٠١٠) ، مركــز دراســات الســوق ، مجلــة الغــري للعلــوم الاقتصــادية والاداريــة ، ســنة٨ ، عدد٢٣ ، ص ١٧-١٩.

[٢٥]اصــلاح نظــام البطاقــة التموينيــة ، لجنــة الاســتهداف للبطاقــة التموينيــة ،مصدر سابق ، ص ٢٤

[٢٦]البعـد الاجتمـاعي للسياسـة الماليـة فـي العـراق ، متـاح علـى الموقـع الالكترونـي ، www.muf.gov.lists/fleseaicthes ، ص ١٧.

[٢٧] وزارة العمــل والشــؤون الاجتماعيــة ، هيئــة الحمايــة الاجتماعيــة ، ٢٠١٥ ، ص ٥ .

[٢٨] ايمـان عبـد الكـاظم، مصـدر سـابق ، ص ص : صفحات متفرقة .

[٢٩]البعـد الاجتمـاعي للسياسـة الماليـة فـي العــراق ، متــاح علــى الموقــع www.muf.gov.lists/fieseaicthes ، ص١٨ .

[٣٠]عبـاس علـي محمـد ، الامـن والتنميـة دراســة حالــة العــراق للمــدة (١٩٧٠-٢٠٠٧) ، ط١ ، مركـز العـراق للدراسـات ، السـاقي ، ٢٠١٣ ، ص ص : ٣٣٨-٣٣٩ .

[٣١] عـدي شـالم علـي الطـائي ، واقـع شـبكة الحمايـة الاجتماعيـة فـي العـراق وامكانيـات تطويرهـا (محافظـة نينوىانموذجـا) ، مجلـة بحـوث مسـتقلة ، كليـة الادارة والاقتصـاد ، جامعـة الموصـل ، العــدد٢٤ ، ٢٠٠٨ ، ص ص ١٤١-١٤٢

[٣٢] احمـد عبـاس الـوزان ومظفـر حسـني علـي ، شـبكة الحمايـة الاجتماعيـة فـي العـراق: رؤيـة نقديـة ومقترحـات للتطـوير (بحـث مقـارن) ، المجلـة العراقيـة للعلـوم الاقتصــادية ، العــدد ١٧، بغــداد ، ٢٠٠٨. ، ص١١ .

[٣٣]نفس المصدر ، ص١١ .

[٣٤]حسـن لطيـف كـاظم ، نظـام الحمايـة الاجتماعيـة فـي العـراق : تحليـل اصـحاب المصـلحة ، مؤسسـة فريـد ريـش ايبـرت ، عمان ، ٢٠١٧ ، ص :٣٠

[4] HasanLatef K. Alzobaidy , Social Protection and Safety Nets in Iraq , 2015 ,p26 .

[٣٦] مصــدر مــن الانترنيــت ، https://ar.wikipedia.org/wiki .

[٣٧]ديفيد روباليو واخرون ، التقاعد في العراق القضايا الرئيسية والتوجيهات العامة للإصلاح والاثار المالية المترتبة عليه ، ورقة عمل ، الشرق الاوسط وشمال افريقيا ، مجموعة التطوير البشري والاجتماعي ، ص ٣ .

[٣٨]اقبال عبد العباس يوسف ، ضمانات اعضاء مجلس شورى الدولة عند التقاعد ، مجلة واسط للعلوم الانسانية ، جامعة واسط ، كلية القانون ، مجلد١١ ، عدد٣١ ، ٢٠١٥ ، ص ص : ٤٥٦-٤٥٧ .

[٣٩]وزارة المالية ، هيأة التقاعد الوطنية ، متاح على الموقع ، pension.mof.gov.iq .

[٤٠]مصدر من الانترنيت ، http://www.niqash.org/ar/articl es/economy/1463 .

[٤١]مصدر من الانترنيت ، http//www.mof.gov.iq/pages/a r/publicpensionBody.aspx .

[٤٢]ايمان عبد الكاظم الكريطي ، الحماية الاجتماعية في العراق بين متطلبات التنمية واتجاهات التسييس ، مجلة واسط للعلوم الاقتصادية ، عدد ٢٨ ، ٢٠١٧ ، ص ٦ .

[٤٣]HasanLatef K. Alzobaidee , op cet , p 22 .

[٤٤]حسن لطيف كاظم ، مصدر سابق ، ص : ٢٦ .

[٤٥]ايمان عبد الكاظم جبار الكريطي ، مصدر سابق ، ص : ١٣٤ .

[٤٦] انظر الى :حسن لطيف كاظم ، مصدر سابق ، ص ص : ٣٧-٣٨ .

قاسم عباس كاظم ، شبكة الامان الاجتماعي في العراق ، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، قسم البحوث والدراسات ، ٢٠٠٥ ، ص ١١ – ١٢.

[٤٧]عدنان مصطفى ياسين ، الازمات والامن الاجتماعي في العراق ، ص٣ .

[٤٨] نفس المصدر ، ص : ٤٠ .

[٤٩]الامن الغذائي وظروف المعيشة والتحويلات الاجتماعية في العراق ، برامج الاغذية العالمي ، الجهاز المركزي للاحصاء ، ٢٠١٢ ، ص : ٦٢ .

[٥٠]تعديل نظلم الاستهداف للبطاقة التموينية ، لجنة الاستهداف للبطاقة التموينية ، مصدر سابق ، ص :٣٢ .

[٥١]حسن لطيف كاظم ، نظام الحماية الاجتماعية في العراق : تحليل اصحاب المصلحة ، مصدر سابق ، ص : ٣٨ .

[٥٢]عادل العلي ، التأمينات الاجتماعية – دراسة في جوانبها المالية الاقتصادية

في العراق ، جامعة الموصل ، العراق ، ١٩٨١ ، ص : ٦١٥ .

[٥٣] قانون التقاعد لعام١٩٧٥ .

[٥٤] ايمان عبدالكاظم جبار الكريطي ، مصدر سابق ، ص : ١٢٤ .

[2] Stephen Devereux , op-cet , p:54

[٥٦]ايمان عبد الكاظم الكريطي ، مصدر سابق ، ص : ١١٨ .

[٥٧] ساهر عبد الكاظم مهدي ، الفساد الإداريأسبابه وأثاره واهم أساليب المعالجة، دائرة المفتش العام ، قسم التفتيش الاداري ، متاح على الموقع https://www.mohamah.net/law .

[٥٨]جمال عزيز فرحان العاني ، ثلاثية الفشل الاقتصادي في العراق ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة واسط ، عدد١٩ ، ٢٠١٥ .

[٥٩]حسن لطيف كاظم الزبيدي ، دور ثقافة المواطنة في محاربة الفساد في العراق ، ورقة مقدمة الى الندوة العلمية السنوية ، المنتدى الوطني للفكر والثقافة ، ٢٠٠٩ ، ص : ١٤٢

[٦٠]حسن لطيف كاظم الزبيدي ، وسارة فخري الطالقاني ، التحول الاقتصادي في العراق : مشكلات وبدائل ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ، مجلد١٤ ، عدد١ ، ٢٠١٧ ، ص ص :٣٤-٣٥ .

[٦١]ابراهيم جاسم جبار الياسري ، التنمية الاقتصادية في العراق...الواقع والمعوقات ، مجلة الكوت للعلوم لاقتصادية والادارية ،عدد٩ ،٢٠١٣ .

[٦٢]HasanLatefK.Alzobaidee , op-cet , p: 39

[٦٣]ايمان عبدالكاظم جبار الكريطي ، مصدر سابق ، ص ١٢٦ .

[٦٤]جمهورية العراق ، هيئة النزاهة ، الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠١٠-٢٠١٤ ، ج٤ ، ص : ٨٩-٩٣.

[٦٥]المصدر نفسه ص ص : ١٢٦-١٢٧ .

[٦٦]الفساد يحمي آلاف المتجاوزين على شبكة الحماية الاجتماعية ، متاح على الموقع http://almasalah.com/ar/news/57110/ . .

[٦٧]وزير العمل يكشف عن عمليات فساد في رواتب الحماية الاجتماعية ، وكالة تايتل برس٢٤ ، متاح على الموقع http://titlepress24.com/arcl .